دور السياحة في اعادة توزيع الخريطة السكانية لمصر بالتطبيق علي مدينة مرسى علم السياحية

سوزان بكري حسن نانسي محمد فوزي هبة يسرى محمد
كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم

الملخص

يتوقف نجاح خطط التنمية السياحية إلى حد كبير على معرفة الخصائص السكانية للمجتمع، فقد أدركت المجتمعات الإنسانية أهمية الدراسات السكانية كنقطة أساسية لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع التغيرات التي تطرأ على سكان المجتمع، وعلى هذا فالسياحةُتشكِّل أداة جذب سكاني سواء ريفي أو حضري إذا قامت بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعة/ زراعة/ حرف) مع قدر مناسب من الخدمات والمرافق الأساسية بجانب النشاط السياحي بمناطق التنمية السياحية كدعامة للنشاط السياحي في أوقات الموسم السياحي لإمداده بمستلزمات تقديم الخدمات السياحية وتوفير مصروفات النقل المرتفعة لهذه الموارد وكذلك تكون عاملُمحفز للاستقرار الدائم عند هدوء الحركة السياحية أو عند انتهاء الموسم السياحي مما يحد من ترك العاملين بالنشاط السياحي لهذه المناطق شبة خاوية وعودتهم للتكدس بالوادي الضيق ودلتاه. وتهدف الدراسة إلى توصيف الوضع الحالي للخريطة السكانية بصفة عامة وخريطة السكان في المناطق السياحية بصفة خاصة واستجابتها لخطط التنمية السياحية، وتفترض الدراسة توفر مقومات الاستقرار الدائم بالمدن السياحية وتكوين مجتمعات جديدة. وقدُطبقت الدراسة باستخدام اسلوب العينة العشوائية على مجموعة من العاملين بالمنشآت السياحية الحكومية والخاصة. وخلصت الدراسة إلى وجود قصور بالخدمات والمرافق الاساسية اللازمة لتوفير حياة آدمية للفرد مثل (مياه الشرب والخدمات الصحية والطرق والصرف الصحي ووسائل الترفيه العامة والمكتبات).

الكلمات الدالة: المشكلة السكانية، التنمية السياحية المتكاملة، التخطيط الاقليمي.

مقدمة

يتوقف نجاح خطط التنمية السياحية إلى حد كبير على معرفة الخصائص السكانية للمجتمع، فقد أدركت المجتمعات الإنسانية أهمية الدراسات السكانية كنقطة أساسية لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتناسب مع التغيرات التي تطرأ على سكان المجتمع. ويبلغ تعداد السكان 92 مليون و750 ألف نسمة وفقاً لتعداد السكان في ابريل 2017 بالإضافة لـ 8 مليون نسمة بالخارج أي أن مصر تجاوزت الـ 100 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء، 2017). كما يُتوقع ارتفاع عددِ السكان إلى125.3 مليوناً بحلول عام 2031(الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء،2016). وهم متمركزين في 7.8 % فقط من إجمالي مساحة مصر، مسببا بذلك خلل في التوازن الإقليمي للخريطة السكانية مما يشكل ضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة بتلك المساحة.

مشكلة الدراسة

بالرغم من تعدد وانتشار مقومات النشاط السياحي في غالبية الأقاليم المصرية ووضع العديد من الاستثمارات والمشروعات السياحية بها إلا أن الظهير السكاني يكاد يكون منعدم بمناطق التنمية السياحية مثل محافظة جنوب سيناء حيث تمثل الكثافة السكانية بها 10نسمة/كم2 وبعض مدن

محافظة البحر الأحمر مثل القصير ومرسى علم(مصر في أرقام،2016)، في حين تعانى منطقة الوادي والدلتا من التكدس السكاني. كما أن المناطق السياحية شبة الخالية من السكان تشكل تجربة سياحية يشوبها الملل لدى السائح، فالأصل في التجربة السياحية هو التواصل مع المجتمعات المحلية والتعرف على عادات الشعوب(الصادق،2004)، بالإضافة إلى عدم تحقق قدر من الفوائد الاقتصادية للنشاط السياحي التي كان من الممكن أن تتحقق في ظل وجود أنشطة اقتصادية أخرى تساند النشاط السياحي وتقوى من أثاره الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توصيف الوضع الحالي للخريطة السكانية بصفة عامة وخريطة السكان في المناطق السياحية بصفة خاصة واستجابتها لخطط التنمية السياحية كما تهدف إلى:

1- تحديد المعوقات التي تواجه تكوين ظهير سكاني بمدينة مرسى علم السياحية.
2- تحديد العوامل التي تشجع على الاستقرار الدائم بمدينة مرسى علم السياحية.

فروض الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: تتوفر بمدينة مرسى علم مقومات الاستقرار الدائم.

الفرض الثاني: توجد بعض العوامل التي تعوق الاستقرار الدائم بمدينة مرسى علم.

محددات الدراسة

محددات مكانية وتتمثل في مدينة (مرسى علم) بمحافظة البحر الأحمر باعتبارها مدينة سياحية جديدة يتم تعميرها سياحيا حالياً وإدخال كافة الخدمات السياحية بها لتحقيق التنمية السياحية المتكاملة وإنشاء مجتمعات سكانية جديدة أكثر استقرارا، حتىُ يمكن تفعيل دور السياحة في معالجة الخلل الإقليمي في التوزيع السكاني وتعظيم الاستفادة الاقتصادية من النشاط السياحي والحفاظ على المحيط البيئي للمدن السياحية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمنشآت السياحية الحكومية المتمثلة في مكتب وزارة السياحة والمكتب الداخلي للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي والمنشآت السياحية الخاصة مثل الشركات السياحية والفنادق والمطاعم وبعض الأماكن الترفيهية بمدينة (مرسى علم) ونظرا لكون المجتمع كل من فيه يعمل بالمجال السياحي والأنشطة المرتبطة به والمغذية له فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية. بلغ إجمالي عينة الدراسة 70 فرد. الاستمارات الموزعة بمدينة مرسى علم السياحية بلغ إجمالي عددها(70) استمارة كانت الاستمارات المقبولة منها (64) استمارة بنسبه 92% من إجمالي الاستمارات والاستمارات غير المقبولة التي تم استبعادها بلغ عددها 6 استمارات بنسبه 8% من عينة الدراسة.

تصميم استمارة الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان ستة بنود أساسية وهى:

البند الأول: البيانات الشخصية للمستقصي منه وذلك لتحديد الفئة المستهدفة والتي لديها الاستعداد للاستقرار بالمدن السياحية الجديدة ويضم هذا البند (السؤال الأول).

البند الثاني: تقييم مستوى الخدمات في المدينة السياحية محل الدراسة ويضم هذا البند(السؤال الثاني).
البند الثالث: يتضمن المعوقات التي تحول دون الاستقرار الدائم بالمدن السياحية ويضم هذا البند (السؤال الرابع).
البند الرابع: ويتضمن مجالات العمل المتاحة في غير الموسم السياحي ويضم هذا البند (السؤال الخامس).
البند الخامس: يتضمن رغبة السائحين في التعامل مع السكان المحليين ويضم هذا البند (السؤال الثامن).
البند السادس: يتضمن الآثار المترتبة على إحداث تنمية متكاملة في مناطق الجذب السياحي ويضم (السؤال السادس).

أنماط الأسئلة

تم استخدام مجموعه مختلفة من أنماط الاسئلة داخل استمارة الاستبيان وهى كما يلي:

1- الاسئلة المغلقة أي الأسئلة التي تتضمن ذكر بعض الإجابات البديلة التي سيكون على المستقصي منه اختيار إجابة واحدة منها أو أكثر للإجابة عن السؤال (عراقي، 2002) وقد تم استخدام نوعين من الأسئلة المغلقة:
   - النوع الأول سؤال مغلق ذو اجابة واحدة العنصر الأول والثاني والثالث بالسؤال(1).
   - النوع الثاني سؤال مغلق مفتوح وهو مزيج من الأسئلة المغلقة سالفة الذكر والأسئلة المفتوحة بهدف الحصول على مزيد من البيانات مثل الأسئلة العنصر السادس والسابع والتاسع بالسؤال الأول.
2- السؤال المفتوح وفيهُيترك للمستقصي منه حرية الإجابة على السؤال دون ذكر إجابات بديلة مساعده مثل السؤال(5)
3- اسئلة مقياس (ليكرت) وفيها يطلب من المستقصي منه تقييم بعض العناصر من خلال درجات تقييم وهى(موافق بشدة 5، موافق 4، إلى حد ما 3، غير موافق 2، غير موافق بشدة 1) مثل السؤال (2 ، 3، 6) اسئلة الأوزان الترتيبية وفيها يطلب من المستقصي منه تقييم بعص العناصر وفقا لدرجات حسب درجة أهميتها أو تأثيرها وهى (ممتاز5، جيد4، مقبول3، سيء2، غير متاح1) مثل السؤال(2).

وسائل جمع البيانات

المصادر الثانوية: تتضمن الدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة وهى(الكتب و المراجع و الرسائل العلمية والأبحاث والمؤتمرات والدوريات النشرات....إلخ). المصادر الأولية: تتمثل في المقابلات الشخصية وتوزيع استمارات الاستبيان.

أدبيات الدراسة

تجمع المصريون القدماء على ضفاف نهر النيل وعلى أراضي الدلتا وبدأوا يزرعون الأرض وأخذوا في نفس الوقت يكيفون حياتهم طبقا لطبيعة النهر وطبيعة الظروف البيئية والمناخية، فنشأت تجمعات عمرانية على حافة الصحراء لتحاشى خطر الفيضان السنوي ولكن أيضا نشأت بعض التجمعات الأخرى لأسباب سياسية وعسكرية داخل الدولة (السيد،2008). وتُعد جمهورية

مصر العربية من أعلى الكثافات السكانية في الوطن العربي والعالم (الوهيد،2017)؛ ويبلغ تعداد السكان 92 مليون و750 ألف نسمة وفقاً لتعداد السكان في ابريل 2017 بالإضافة لـ 8 مليون نسمة بالخارج أي أن مصر تجاوزت الـ 100 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء، 2017). ويرتبط توزيع السكان بالعديد من العوامل المرتبطة ببعضها البعض ونجد أن بعض الأقاليم ذات كثافة عالية وأخرى منخفضة السكان، ويرجع ذلك لاختلاف المقومات الطبيعية وغير الطبيعية (أبو عيانة،2001)، كما أن هناك علاقة وثيقة بين توزيع وكثافة السكان والأنشطة الاقتصادية فمناطق البداوة والرعي أقل كثافة وأقل توزيعا للسكان على العكس بالنسبة للمناطق الزراعية والصناعية والتجارية، فبلغت مساحة المعمور على أرض مصر حوالى 7.8% وهى الوادي والدلتا وهوامشها وبعض المراكز العمرانية على ساحل البحرين المتوسط والأحمر وشبة جزيرة سيناء وتزداد الكثافة كلما اقتربنا من فرعى النيل في الدلتا (الكتاب الاحصاء السنوي، سبتمبر 2016). مما يسبب خلل بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والحضر وهو ما حدث بشكل تدريجي على مدى سنوات القرن العشرين مما يشكل ضغط على الخدمات والمرافق العامة و فرص العمل والتعليم وحتى الأماكن الترفيهية بالإضافة لظهور مشكلات أخرى كالبلطجة والإدمان والانحراف الأخلاقي والهجرة غير الشرعية لدول أجنبية(غنيمة،1996).

أسباب ظهور الخلل الإقليمي في توزيع السكان بمصر

نتج عن توجهات السياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ عدَّة عقود، والتي ركزت اهتماماتها علي محافظات الدلتا بصفة عامة وفي مدينتي القاهرة والإسكندرية على وجه الخصوص زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو إلى الهجرة الخارجية، الأمر الذى يدعو إلى القول بأن السياسات الاقتصادية بتجاهلها للبُعد الإقليمي في خطط التنمية أدت إلى زيادة الخلل الإقليمي، الذي لم يتم الانتباه إلى سلبياته إلا في الفترة الأخيرة، بعد أن تفاقمت هذه السلبيات التي ارتبطت بها ظاهرة الإرهاب والتطرف في المناطق الأكثر فقرا وحرمانا وقد تمثلت هذه السياسات السابقة في الآتي(سلسلة قضايا التنمية، 2003):

- تركز الاستثمارات الاقتصادية والخدمية من مصانع وشركات في مناطق محدودة دون التوجه نحو توزيع الاستثمارات على كافة الاقاليم والاستفادة من الموارد المتاحة بها.
- الاستثمار في البنية التحتية بشكل مكثف في المناطق الحضرية وإهمال المناطق الريفية والصعيد. نتج عن السياسات السابقة بعض المشكلات والتي كان في غني عنها لو أن هناك إجراءات وسياسات للتنمية الإقليمية قد ُوضعت في الاعتبار بصورة جدِّية في الخطط الخمسية المتتالية وتمثلت هذه المشكلات في الاختلاف الواضح في الناتج المحلي الإجمالي بين المحافظات- الهجرة الداخلية للسكان - ظهور العشوائيات.

الآثار الناتجة عن الخلل الاقليمي لتوزيع السكان

تظهر أثار الخلل الاقليمي لتوزيع السكان بشكل واضح في النقاط التالية:

أثر الخلل الاقليمي لتوزيع السكان على الأراضي الزراعية: أدى الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية إلى:

- تآكل ما يقرب من 65 ألف فدان سنوياً من أجود الأراضي، وهو ما يعادل 43% من المساحات المستهدف استصلاحها كل عام. وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فمن المقدّر

أن يبتلع العمران نحو 1.3 مليون فدان من الأراضي الزراعية حتى عام 2027، خاصة مع ما زيادة حجم الفجوة الغذائية.

- تواضع نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض حاصلات الحبوب كالقمح، ومن المحاصيل الزيتية وبعض منتجات الثروة الحيوانية كاللحوم ...إلخ، وما يفرضه ذلك من أعباءٍ على ميزانية الأسرة وعلى ميزان المدفوعات بوجه عام (تقرير المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية، 2016).

أثر الخلل الاقليمي لتوزيع السكان على المناطق الحضرية

تتزايد المشكلات التي تعاني منها المراكز الحضرية نتيجة الكثافات السكانية المصاحبة للنمو العمراني السريع ومنها:(الهيئة العامة للتخطيط العمراني،2007). تدهور حال المرافق العامة والبنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه وصرف صحي- شيوع ظاهرة البطالة المقنّعة في القطاع غير المنظم وفي الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة - انتشار الازدحام والضوضاء والتلوث- ظهور المناطق الفقيرة حول مداخل المدن وأطرافها، وانتشار العشوائيات.

أثر الخلل الاقليمي لتوزيع السكان على المناطق السياحية

يوجد في مصر بعض أهم المقومات السياحية سواء كانت أثرية وتاريخية أو ترفيهية أو علاجية أو أحداث ومناسبات في بعض المدن المكتظة بالسكان مثل مدينة القاهرة والاسكندرية وبعض المناطق بمحافظة الجيزة والتي تعاني من التلوث والضوضاء والزحام المرورى مما يسبب تجنب السائحين لمثل هذه المناطق السياحية الهامة وما ينتج عنه من ضعف الاستفادة من هذه المقومات السياحية والتسهيلات سياحية المقامة بها (مقابلة مع بعض العاملين بالشركات السياحية بمدينة بالقاهرة، 2016).

سيناريوهات الانتشار السكاني خارج الوادي والدلتا

كان هناك عدد من المحاولات تمثلت في عدد من المشروعات التنموية الزراعية والصناعية والسياحية للخروج من الوادي وزيادة مساحة المعمور المصري والاستفادة من الموارد الاقتصادية والسياحية المتنوعة لتحقيق عدد من الأهداف منها:(المجالس القومية المتخصصة،2005)

- زيادة الطاقات والقدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري من زراعة وصناعة وسياحة لتحقيق النمو الاقتصادي ومواجهة مشكلة البطالة.
- إيجاد بداية جديدة بعيدة عن مشكلات المدن والمجتمعات القائمة، والتي تعانى من التدهور البيئي والازدحام والتكدس، وانخفاض كفاءة الحركة والنقل والمرافق الأساسية والخدمية.

ومن أهم سيناريوهات الانتشار السكاني خارج الوادي والدلتا

الانتشار السكاني المرتبط بمشروعات التنمية السياحية

انتشرت مشروعات التنمية السياحية بشكل كبير وخاصة في منطقة جنوب سيناء والبحر الأحمر والساحل الشمالي الغربي إلا أنها لم تؤثر بشكل ملموس في إحداث الجذب السكاني الدائم والمستقر وذلك لعدة أسباب وتتمثل في: (المجالس القومية المتخصصة،2005)

- أن المشروعات السياحية والفندقية تكون أكثر ربحية إذا تم تسكين العاملين بها دون أسرهم في وحدات سكنية ملحقة بالمشروع نظرا لارتفاع تكاليف الإعاشة في المناطق النائية.
- التذبذب الشديد في حجم النشاط السياحي يجعل الاستقرار والاستدامة للعمال وأسرهم أمرا محفوفا بالمخاطر العالية. كما أن النشاط السياحي في هذه المناطق نشاط ترفيهي في المقام الأول فيكون هناك نوع من التخوف والحساسية الشديدة تجاه القدرة على الحفاظ على القيم والسلوكيات وأسلوب الحياة المعتاد.
- لم يكن الانتشار السكاني هو الهدف الأساسي في إقامة هذه المشروعات بل كان هدفا ثانويا خادما للهدف الأول وهو زيادة الإنتاج القطاعي.
- تعدد الوزارات والهيئات التي تتولى إدارة التنمية بمجالاتها المختلفة دون أن تجمعها استراتيجية واحدة معروفة للتنمية والانتشار السكاني.

التنمية السياحية المتكاملة بالمدن السياحية

عند مقارنة التنمية السياحية في مصر مع مناطق أخرى من العالم، فإن العديد من دول العالم قد حققت نجاحا كبيرا بتطبيق فكرة التنمية السياحية المتكاملة في مناطق عدة مثل أنطاليا جنوب تركيا وكنكون في المكسيك وبالى في إندونيسيا وكلها تمت تنميتها كمناطق تنمية متكاملة أو مدن كاملة تركز على النشاط السياحي (الصادق،2004)، يذهب السائح إلى تلك المناطق فيجد أنها مدن مليئة بالحياة والسكان فيها نمط محلى للمعيشة والطعام والأنشطة الترفيهية (كتيب وزارة الثقافة والسياحة التركية،2006). فالسائح يأتي إلى مصر وهو يريد أن يرى كيف يعيش المصريون وماذا يأكلون، وكيف يحتفلون وقد يرغب أن يشترك معهم في هذه الأنشطة فهذا ما يجعله يتذكر مصر ويتذكر التجربة وقد يحب أن يكررها. وتحقيق هذه التنمية من خلال اتباع منهج تطبيق التنمية السياحية المتكاملة وهو كالتالي:

1- التنمية الذاتية المتكاملة والتي تعتمد على التخطيط الشامل وإعداد الخطط التأشيرية لكل منطقة ذات أولوية وتحديد الشكل الملائم لإدارة عملية التنمية(غنيمة،2002). وبناء على تدفق الموارد الذاتية من خلال تكامل التمويل والتخطيط والتنفيذ والتشغيل من خلال شركات تنمية متكاملة وبدون أية أعباء على ميزانية الدولة.
2- توفير وتشجيع الظهير المدعم للمنطقة السياحية ويشمل ذلك تكامل الأنشطة السياحية والأنشطة المدعمة لها بالمناطق المحيطة (إسكان، خدمات اجتماعية، زراعة، صناعة، صيد ، حرف، صناعات تقليدية،....الخ) بحيث تؤدى تنمية المنطقة إلى خلق مجتمعات جديدة مستقرة على أساس فرص العمالة التي توفرها المشروعات السياحية (الصادق،2004).
3- الحفاظ على البيئة وذلك من خلال التخطيط الشامل الذى يضع في الاعتبار أهمية المحافظة على التوازنات البيئية المناسبة في كافة مراحل التنمية السياحية للمنطقة وعدم إهدار المقومات الطبيعية والتي تشكل القاعدة الاقتصادية الأساسية لتنمية المنطقة (الدليل الارشادي للسياحة المستدامة،2002).
4- استغلال الطاقات والامكانات الطبيعية والبيئية للمحيط الحيوي بشكل متوازن (اللحام،2007).

5- لإدارة الفعَّالة للمنطقة والتي تتطلب الصياغة القانونية والهياكل التنظيمية الإدارية للتخطيط والمتابعة والتقويم وتصحيح المسار بما يضمن تحقيق أهداف التنمية وبأقصى كفاءة ممكنة (الصادق،2004).

منهجية البحث

طبقت الدراسة على عينة عشوائية من العاملين بالمنشآت السياحية الحكومية المتمثلة في مكتب وزارة السياحة والمكتب الداخلي للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي والمنشآت السياحية الخاصة مثل الشركات السياحية والفنادق والمطاعم وبعض الأماكن الترفيهية بمدينة (مرسى علم) وقد تم استخدام أداتين للدراسة هي: المقابلات الشخصية واستبانة وزعت على عينة عشوائية من العاملين بالمنشآت السياحية لتقييم الخدمات الأساسية بالمدينة لمعرفة امكانات الاستقرار الدائم بها ونظرا لكون المجتمع كل من فيه يعمل بالمجال السياحي والأنشطة المرتبطة به والنشاط الاقتصادي الآخر الوحيد بالمدينة هو العاملين بمنجم الدهب بالمدينة (المصدر: زيارة ميدانية للمدينة) فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية. بلغ إجمالي عينة الدراسة 70 فرد. الاستمارات الموزعة بلغ إجمالي عددها(70) استمارة كانت الاستمارات المقبولة منها (64) استمارة بنسبه 92% من إجمالي الاستمارات والاستمارات غير المقبولة التي تم استبعادها بلغ عددها 6 استمارات بنسبه 8% من عينة الدراسة.

تحليل الاستمارة: البند الأول

البيانات الشخصية للعاملين بالنشاط السياحي في مرسى علم لتحديد الفئات العُمرية للعاملين بالنشاط السياحي والحالة الاجتماعية وطبيعة العمل ونوعية الاقامة بالمدينة محل العمل كفئة مستهدفة للإقامة الدائمة بالمدينة

السن:

شكل 1: السن والفئة العمرية

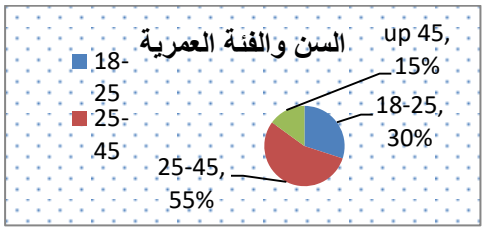

كما هو موضح بالشكل (1) بلغت نسبة العاملين من ذوى الفئة العمرية (18 – 25سنة) 30% من إجمالي عينة الدراسة أما العاملين من الفئة العمرية التي تقع بين (25-45سنة) بنسبة 55% وهى الفئة الأكثر قدرة على اتخاذ قرار الإقامة الدائمة بالمدينة السياحية في حالة توفر عناصر الإقامة والاستقرار المناسبة. وبالنسبة للعاملين فئة 45سنة فأكثر فهم يمثلون 15% من مجتمع الدراسة فهم يمثلون من حققوا مواقع متميزة بالأعمال السياحية ومنهم من يمتلك منشآت سياحية.

الحالة الاجتماعية: توضح البيانات أن فئة المتزوج هي أعلى الفئات الموجودة بالعينة محل الدراسة بنسبة 65% تليها فئة الأعزب بنسبة 28% وهما الفئتان اللتان يبحثان عن عوامل الاستقرار وفي حالة توفرها يمكن أن يتخذا قرار الإقامة الدائمة.

المحافظات التي ينتمى إليها العاملين

شكل2: المحافظة التي ينتمى إليها العامل بالنشاط السياحي

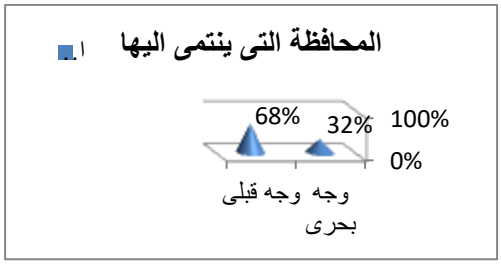

يشير الشكل(2) إلى أن معظم العاملين بمدينة مرسى علم من محافظات الوجه القبلي وهى المحافظات القريبة من مدينة مرسى مثل قنا والاقصر وأسوان، والتي يمكن اقناع شبابها وتوجيههم نحو إمكانية الإقامة بمناطق جديدة بعيدة عن ضعف الخدمات بالصعيد.

طبيعة العمل بالمجال السياحي

شكل 3: طبيعة العمل

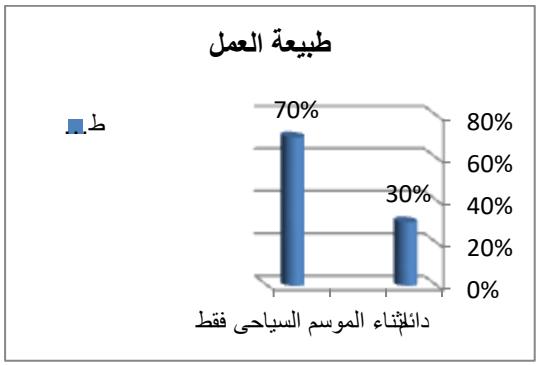

يوضح الشكل (3) طبيعة العمل بالمجال السياحي بالمدينة السياحية فهو في معظمه موسمي وفقا لنسب العمالة التي تأتى للعمل بالموسم السياحي فقط والتي تصل إلى 70%. هذا يعنى أن النشاط السياحي وحده لا يمكن الاعتماد عليه في إحياء وإعمار مدينة بل يحتاج إلى أنشطة اقتصادية أخرى تدعمه وتمده باحتياجاته وتزيد من إيجابية.

نوع الاقامة في المدينة السياحية التي تعمل بها

شكل 4: نوع الاقامة بالمدينة السياحية محل العمل

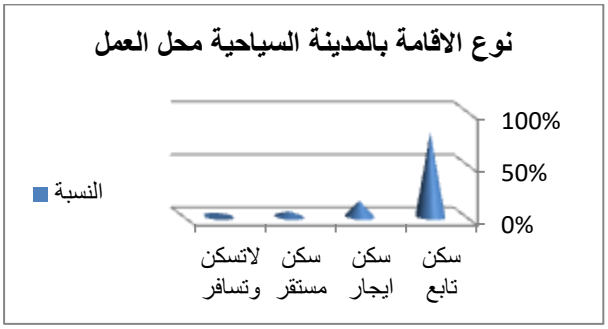

يلاحظ من الشكل (4) أن نوع الإقامة الذى يعتمد عليه العاملين في مدينة مرسى علم هو السكن التابع للمنشأة السياحية التي يعملون بها بنسبة 80% في غرف تابعة للفندق أو عمارات تقوم الشركة أو الفندق

بتسكين العاملين بها فيها. يليها العاملين الذين يسكنون بنظام الإيجار بنسبة 15% مع الزملاء، أما الذين يسكنون بشكل مستقر مع أسرهم يمثلون فقط 5% من إجمالي العينة ولا يوجد فرد من أفراد العينة يسافر يوميا من محل الإقامة بالمحافظة التي ينتمى إليها إلى مرسى علم نتيجة بعد المسافة الشديد ولا تقدم المنشآت السياحية سكن عائلي للعاملين لديها لأنها تمثل تكاليف إضافية عالية على المنشأة السياحية.

مدة عملك بالمجال السياحي

يمثل العاملين بالمجال السياحي لمدة من 1- 5 سنوات نسبة 48% هي الأعلى بين الفئات العاملة بالمدينة السياحية تليها نسبة 27% يعملون اكثر من خمس سنوات بمدينة مرسى علم وهم بحاجة للاستقرار أما من يعملون لمدة أقل من عام نسبتهم 25%.

البند الثاني: تقييم مستوى الخدمات الأساسية بالمدينة السياحية

جدول 1: تقييم الخدمات الأساسية بمدينة مرسى علم.

البيان	ممتاز	جيد	مقبول	سيئ	غير متاح
وسائل النقل	%5	%70	%15	%10	---
الطرق الجيدة والآمنة	---	%50	%35	%15	----
المياه النظيفة	---	%10	%60	%25	%5
الكهرباء	%10	%55	%25	%10	---
الغاز الطبيعي بالمنازل	%30	%47	%18	%5	---
الصرف الصحي	---	---	%10	%30	%60
المستشفيات والخدمات الصح	---	%22	%58	%17	%3
وسائل الاتصالات	%95	%5	---	---	---
التعليم الأساسي	---	---	%60	%25	%15
التعليم الجامعي	---	---	---	---	%100
وسائل الترفيه العامة	---	%20	%40	%30	%10
مكتبات عامة والكترونية	---	---	---	---	%100
خدمات الاغذية والمشروبا والمطاعم العامة	---	%25	%45	%20	%10
الاسواق والمراكز التجاريا	---	%45	%15	%25	%15

من الجدول (1) يمكن قراءة مستوى الخدمات الأساسية التي تعتبر من أهم عوامل الاستقرار الرئيسية في أي منطقة يتم تنميتها لاستقبال أنشطة اقتصادية وسياحية وتعمير سكاني وطبقا لآراء أفراد العينة فقد قاموا بعمل توصيف لتلك الخدمات في شكل نسب كما هو موضح بالجدول(1) بالإضافة للتعليق على بعض الخدمات من خلال المقابلات الشخصية كالتالي:

- لا يوجد محطة مياه بمدينة مرسى علم تغطى احتياجات المدينة ولكن يتم نقل المياه من محافظة قنا إلى خزانات للاحتفاظ بالمياه في المنشآت السياحية والعمارات السكنية يومين في الاسبوع، حيث إن خط المياه النظيفة ينتهى في مدينة القصير والتي تبعد عن مرسى علم بمسافة تصل إلى 135 كم مما يضطر للاعتماد على نقل المياه من محافظة قنا.

- الصرف الصحي بمدينة مرسى علم ضعيف. وكان اقتراح ضم مدينة مرسى علم إلى محافظة الأقصر بهدف ربط المدينة بشبكة خدمات المياه والصرف الصحي التابع لمدينة الأقصر في تقسيم جديد للمحافظة ولكنه لم يتم وبقيت مدينة مرسى علم تابعة لمحافظة البحر الأحمر.
- خدمات التليفون "الاتصالات" عبر عنها أفراد العينة بالممتازة حيث يشترك كل أربع أو خمس فنادق في تغذية لشبكة المحمول لتقديم خدمة الاتصال بشكل ممتاز.
- خدمات الأغذية والمشروبات يوجد عدد 2 مطعم سياحي فقط في المدينة ونسبة الجودة المقدمة بهاذين المطعمين ُقدرت بنسبة 80%.
- بالنسبة للطرق يوجد شارعين أساسيين في المدينة هما شارع" 19" وبه عدد من البازارات والمحلات وشارع" 68 "به عدد من الكافتيريات.
- يوجد عدد 2 مدرسة فقط الأولى أزهرية والثانية مدرسة إعداد بجوار مجلس مدينة مرسى علم وهو مرفق تعليمي لا يغطى كافة مراحل التعليم الأساسي اللازمة في حالة وجود أسر قائمة بصفة دائمة بمدينة مرسى علم السياحية.
- يوجد منطقة صناعية ولكنها عبارة مجموعة من الورش الحرفية سمكرة تصليح سيارات،..
- لا يوجد أنشطة اقتصادية أخرى بخلاف النشاط السياحي سوى منجم للذهب والشركة المسئولة تأتى بالعاملين الذين يقومون بأعمال الحفر والتنقيب وتوفر لهم السكن في عمارة وليس سكن عائلي مستقر. وهذا يعنى ضعف شديد في وجود فرص عمل أخرى بالمدينة للعاملين بالسياحة بشكل موسمي في المجال السياحي يمكنهم الاعتماد عليها في غير الموسم السياحي وهذا من شأنه عدم قدرتهم على الاستقرار بالمدينة، كما أنه لا يوجد أية أنشطة اقتصادية تقوم بتغذية النشاط السياحي باحتياجاته واحتياجات السكان المحليين المحتملين. مصدر التعليقات (مقابلات العاملين بالنشاط السياحي بمدينة مرسى علم).

جدول 2: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقييم الخدمات الاساسية بمدينة مرسى علم

البيان	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وسائل النقل	64	3.70	.7.6
الطرق الجيدة والآمنة	64	3.34	.739
المياه النظيفة	64	2.72	.723
الكهرباء	64	3.66	.781
الغاز الطبيعي بالمنازل	64	4.02	.826
الصرف الصحي	64	1.48	.666
وسائل الاتصالات	64	4.95	.213
التعليم الأساسي	64	2.44	.753
وسائل الترفيه العامة	64	1	.000
مكتبات عامة والكترونية	64	1	.000
المستشفيات والخدمات الصحية	64	2.72	.899
خدمات الاغذية والمشروبات والمطاعم العامة	64	2.84	.912
الاسواق والمراكز التجارية	64	2.91	1.123

من مناقشة هذا البند والمهتم بتقييم الخدمات اللازمة لممارسة الحياة اليومية بصورة آدمية يتضح لنا أنه على الرغم من توفر بعض الخدمات بنسب مرضية مثل (الاتصالات - الكهرباء – خدمات الأغذية والمشروبات - الأسواق والمتاجر) إلا أنه يوجد قصور في بعض الخدمات مثل

(مياه الشرب - الخدمات الصحية – الطرق - التعليم الأساسي والجامعي - وسائل الترفيه العامة - المكتبات) وغيرها من الخدمات والتي تعتبر غاية في الأهمية للحياة المستقرة بمدينة جديدة بعيدة عن التكدس، كما أنها بعيدة عن أية خدمات مركزية أو فرعية من نفس النوع تدعمها أو تقلل من نقاط الضعف بها كما هو الحال في المحافظات الأخرى بمراكزها ومدنها وقراها. وبذلك يثبت لنا عدم صحة الفرض الأول وقبول الفرضية البديلة والتي تقول أن مدينة مرسى علم السياحية لا يتوفر بها مقومات الاستقرار الدائم لتكوين مجتمعات جديدة.

البند الثالث: توجد بعض المعوقات التي تقف ضد الاستقرار الدائم بالمدينة السياحية منها

جدول 3: معوقات الاستقرار بمدينة مرسى علم السياحية

البيان	موافق بشدة	موافق	الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
"أسباب اقتصادية" اقتصار فرص العمل على الموسم السياحي فقط خلال العام	%78	%15.2	%6.8	---	---
ارتفاع المستوى العام في الاسعار للسلع والخدمات	%10	%55	%30	%5	---
عدم توفر السلع والخدمات بالشكل المناسب	%34.5	%46.2	%19.3	---	---
قلة المشروعات السكنية بالمدن السياحية المناسبة لا مكانيات الشباب المادية	%74	%11.6	%14.4	---	---
انتشار ظاهرة الغش التجاري والنصب	---	%3	%18	%39	%40
عدم توفر بعض وسائل الترفيه خارج نطاق المشروعات السياحية (شواطئ مجهزة، لإنشات وقوارب سياحية، مدن ملاهي، صالات العاب رياضية ونوادي رياضية، تنظيم رحلات سفاري).	%80	%12	%6	%2	--
" أسباب اجتماعية" الخوف من التأثر بالثقافات والعادات التي لا تتناسب وثقافتنا	%10	%35	%33	%12	%10
ممارسة الاهل ضغوط عليك لتنشئ اسرتك الجديدة معهم بعد الزواج وليس في المدينة السياحية	%25	%44	%11	%18	%2
عدم تقبل الزوجة للسكن بالمدينة السياحية بعيدا عن الاهل	%12.5	%47.8	%21.5	%10.2	%8

تعددت المعوقات التي قام أفراد العينة محل الدراسة بالتصديق عليها بنسب كما هو موضح بالجدول (3) وكان من أكثرها تأثيرا في عدم القدرة على اتخاذ قرار الاستقرار بالمدينة السياحية التي يعمل بها كالتالي: اقتصار فرص العمل على الموسم السياحي فقط بنسبة78% موافق بشدة.

- قلة المشروعات السكنية المناسبة لإمكانات الشباب المادية بنسبة 74% موافق بشدة.
- ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات بنسبة 55% موافق يليها نسبة10% موافق بشدة نتيجة إضافة تكاليف نقل السلع _ من المحافظات المجاورة إلى المدينة السياحية_ إلى سعر البيع للمستهلك المقيم بالمدينة السياحية في ظل عدم وجود أنشطة اقتصادية تمد القاطنين بالمدينة باحتياجاتهم الضرورية.

- عدم تقبل الزوجة للسكن بعيدا عن الأهل بالمدينة السياحية بنسبة 47.8% موافقة نتيجة الإرث الثقافي والشعور بالغربة والعزلة، أيضا من الإرث الثقافي الذى يمثل أحد المعوقات للخروج من الوادي الضيق هو رغبة الأهل وضغطهم على الابن لعدم الزواج بعيدا عنهم وكلها أفكار تحتاج للمعالجة والتغيير.
- عدم توفر بعض وسائل الترفيه خارج نطاق المشروعات السياحية (شواطئ مجهزة، لانشات وقوارب سياحية، مدن ملاهي، صالات العاب رياضية ونوادي رياضية، تنظيم رحلات سفاري) بنسبة موافقة بشدة80% حيث تنحصر كافة وسائل الترفيه داخل المنشآت السياحية. وأخيرا يوجد نوع من التخوف من ضعف القدرة على المحافظة على العادات والتقاليد في ظل مجتمع سياحي مفتوح يضم العديد من الجنسيات والثقافات ذات المرجعيات المختلفة.

جدول 4: الوسط الحسابي والانحراف المعياري معوقات الاستقرار بمدينة مرسى علم السياحية

البيان	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
"أسباب اقتصادية" اقتصار فرص العمل على الموسم السياحي فقط خلال العام	64	4.72	.576
ارتفاع المستوى العام في الاسعار للسلع والخدمات	64	3.70	.706
عدم توفر السلع والخدمات بالشكل المناسب	64	1.86	.833
قلة المشروعات السكنية بالمدن السياحية المناسبة الشباب	64	4.12	.724
انتشار ظاهرة الغش التجاري والنصب	64	4.59	.729
عدم توفر بعض وسائل الترفيه خارج نطاق المشروعات السياحية	64	4.70	.659
الخوف من التأثر بالثقافات والعادات التي لا تتناسب وثقافتنا	64	3.20	1.101
ممارسة الاهل ضغوط عليك لتنشئ اسرتك الجديدة معهم	64	3.72	1.091
عدم تقبل الزوجة للسكن بالمدينة السياحية بعيدا عن الاهل	64	3.83	.883

من الجدول (4) يتضح أن الانحراف المعياري لمتوسط الموافقة عند درجات" موافق بشدة (5) – موافق(4) – مقبول(3)" أقل من نصف قيمة الوسط الحسابي لها مما يدل على تمركز البيانات حول الوسط الحسابي الذي يشير إلي موافقة أفراد العينة على أن هذه العوامل تمثل عائق أمام اتخاذ البعض قرار الهجرة وإنشاء الأسر الجديدة للتوطن بمدينة مرسى على السياحية.

من مناقشة هذا البند تتفق آراء أفراد العينة إلى حد كبير بأن هناك عدد من المعوقات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية تمثل عائق أمام اتخاذ القرار بالاستقرار الدائم بالمدينة السياحية محل العمل كان من أهمها اقتصار العمل على الموسم السياحي وقلة المشروعات السكنية، واقتصار وسائل الترفيه داخل المنشآت السياحية فقط مع ارتفاع المستوى العام للأسعار في ظل تخوفات اجتماعية على نسق العادات والتقاليد، وبذلك يثبت لنا صحة الفرض الثاني وهو أن بعض العوامل تعوق الاستقرار الدائم في مدينة مرسى علم السياحية.

البند الرابع: توفر مجالات عمل اخرى في غير الموسم السياحي بالمدينة السياحية التي تعمل بها

شكل 5: وجود مجالات عمل اخرى في غير الموسم السياحي

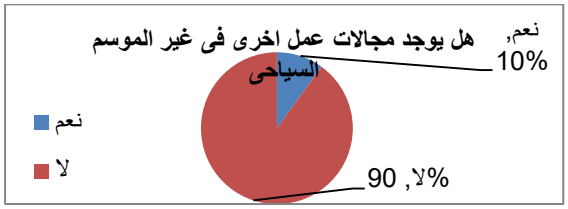

يظهر الشكل (5) الانخفاض الشديد في فرص العمل في غير الموسم السياحي بنسبة تصل إلى 90% من آراء أفراد العينة مما يتسبب في هجرة العاملين بمجال السياحة للمدينة بعد انتهاء الموسم السياحي وعدم القدرة على الاستمرار بها بحثا عن العمل في مناطق أخرى وغالبا تكون العودة لمناطق الازدحام والتكدس السكاني وضعف الخدمات وفرص العمل التي تكون بعيدة تماما عن المجال السياحي بمهاراته المتخصصة.

البند الخامس: هل تلاحظ رغبة السائحين في التعامل والتعارف على أبناء المنطقة السياحية ؟

شكل 6: رغبة السائحين في التواصل مع أبناء المنطقة والعاملين بالمجال السياحي

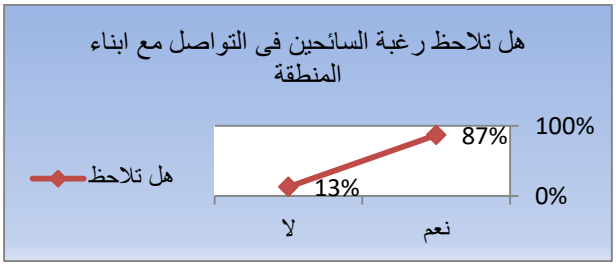

تعتبر مدينة مرسى علم من المدن السياحية الواعدة ومن ضمن دوافع السفر الأساسية الرغبة في التعارف على عادات وحياة الشعوب للدول السياحية وهذه النسبة العالية التي تصل إلى 87% كما هو موضح بالشكل (6)، والتي تعبر عن رغبة السائحين في التعامل مع أبناء المنطقة تشير إلى الحاجة الماسة لتعمير المدينة بالسكان والأنشطة التنموية حتى تكون مرسى علم صورة مصغرة للمجتمع المصري المضياف.

البند السادس: الآثار المترتبة على احداث تنمية متكاملة سياحية واقتصادية وزراعية وحرفية في مناطق الجذب السياحي

جدول7: الاثار المترتبة على إحداث التنمية المتكاملة السياحية لمدينة مرسى علم.

البيان	موافق بشدة	موافق	الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
تنويع المنتج السياحي.	%15	%17.5	%64.5	%3	---
تنشط الصناعات الحرفية.	%44.8	%36	%19.2	---	---
توفر السلع والخدمات للنشاط السياحي والسكان المحليين من داخل المدينة	%25	%59.8	%15.2	---	---
تخفيف الضغط السكاني بمنطقة الوادي والدلتا .	%37.3	%48	%11.7	%3	---
فتح اسواق جديدة للمنتجات المحلية	%29	%45.7	%25.3	---	---

زيادة الانتاجية الزراعية والصناعية	%32	%46.7	%11.2	%9	---
توفر فرص عمل بصفة مستمرة	%21.8	%75.4	%2.8	---	---

يتضح من الجدول (7) أن التنمية الاقتصادية بجانب النشاط السياحي لها آثار إيجابية على النشاط السياحي وعلى منظومة الحياة ككل بالمدينة السياحية مما يخلق قدرة لديها على جذب مزيد من المواطنين للعمل بالسياحة والمجالات المختلفة والاستقرار وتخفيف الضغط على المناطق المأهولة بالسكان وتنمية مجتمعات بنسق سلوكي وحضاري فريدُ يميز سكان هذه المدن كنموذج للتنمية الشاملة والمستدامة في مصر. فجاءت في مقدمة هذه الآثار توفر فرص عمل طوال العام أثناء وبعد انقضاء الموسم السياحي بنسبة موافقة 75.4% وموافقة بشدة 21.8% يليها توفر السلع والخدمات للنشاط السياحي السكان المحليين بنسبة موافقة 59.8% وموافقة بشدة 25% يليها تخفيف الضغط السكاني بالوادي والدلتا بنسبة موافقة 48%وموافقة بشدة 37.3% ثم زيادة الانتاجية الزراعية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية وتنشيط المنتجات الحرفية وأخيرا تنويع المنتج السياحي.

التوصيات

- التنسيق بين كافة الجهات المسئولة عن التنمية الشاملة في مصر لتحقيق تنمية الحضارية وإقامة مشروعات زراعية وصناعية وحرفية جنبا إلى جنب مع التنمية السياحية بما يحقق استمرارية الحياة في المناطق السياحية في غير الموسم السياحي.
- الاستعانة بشركات تقوم بعملية التنمية المتكاملة للمدن السياحية وليس فقط تنمية مجموعة متناثرة من المشروعات السياحية.
- الاستعانة بأداة الاعلام بكافة أشكالها لنشر الوعى لدى الشرائح المستهدفة من الشباب بضرورة الانتباه نحو التفكير في التوجه نحو إقامة حياتهم الأسرية الجديدة بالمدن السياحية أو الظهير الصحراوي لبعض المحافظات التي يمكن تنميته بعض المناطق بها سياحيا .
- إقامة أحياء سكنية بمدينة مرسى علم على أن يتم تقسيمها وتخطيطها تخطيطا جيدا يراعى الآتي:
- المظهر الجمالي والحضاري للأحياء والمباني والمساحات الخضراء.
- تخطيط الشوارع بصورة جيدة، وتشجيرها مباشرة فور الانتهاء من أعمال التمهيد والرصف وإضافة العلامات المرورية وتأمينها ومراقبتها عبر الكاميرات قبل افتتاحها للسير.
- تنظيم الخدمات داخل الأحياء فيما يخص (مواقف السيارات، المراكز التجارية، المستشفيات، المدارس) حتى تكون قريبة من الوحدات السكنية وبشكل مناسب يحافظ على الخصوصية والهدوء.
- إقامة مدينة صناعية صديقة للبيئة وغير ملوثه لها تتضمن الصناعات الخفيفة
- إقامة مزارع نباتية وحيوانية وسمكية توفر احتياجات النشاط السياحي واحتياجات السكان المحليين من تلك المنتجات بدلا من الاعتماد على الحصول عليها من المحافظات المحيطة والذى يترتب عليه تحمل تكاليف نقل باهظة تضاف على أسعار السلع والخدمات.

- إقامة محطات لرفع المياه من جوف الأرض ومحطات لتحلية مياه البحر لتوفير المياه للسائحين والسكان المحليين بدلا من نقلها عبر أنابيب في أيام محددة من الأسبوع مما يترتب عليها أوضاع غير مريحة للسكان.
- توفير الخدمات الأساسية (نقل، وحدات سكنية، طرق، كهرباء، اتصالات، خدمات صحية، تعليم أساسي وجامعي، وغيرها من الخدمات اللازمة بمستوى يشجع على الاستقرار لقيام المجتمعات الحضرية والريفية بجانب المجتمع السياحي الأساسي.
- تحديد الشرائح السكانية والفئات العمرية المستهدفة والتعرف على احتياجاتها بما يساعدها على الاستقرار بالمدينة السياحية بشكل دائم وتوجيه إليها التوعية القادرة على إقناعهم بالإقامة الدائمة بالمدن السياحية محل عملهم.
- إنشاء ممشى سياحي يطل على ساحل المدينة مباشرة مع وجود تسهيلات في الخدمات بطول هذا الممشى.
- إتاحة الفرصة للسكان المحليين للتمتع بالمناطق السياحية من خلال توفير منشآت سياحية بمستويات مختلفة وشواطئ عامة مؤهلة بالخدمات.
- إقامة معارض للمنتجات الحرفية التي تشتهر بها المنطقة لتحقيق الرواج لهذه الأنشطة واستفادة أهل المنطقة من النشاط السياحي.

بالإضافة للأخذ بمبادئ المشاركة المجتمعية في التنمية السياحية من خلال:

- نشر ثقافة المشاركة المجتمعية في المؤسسات الرسمية المسئولة عن إدارة النشاط السياحي والتنمية السياحية.
- قيام الأجهزة الرسمية المسئولة عن وضع مواصفات المنشآت الفندقية بإدراج نمط الفندق البيئي ضمن أنواع المنشآت الفندقية وتحديد له مواصفات ومعايير تتفق وكل منطقة حسب نوع وطبيعة المجتمع الذى تكون فيه (بدوى- ريفي – ساحلي – واحات – جبلي) يتم استقاؤها من السكان المحليين في تلك المناطق بعد دراسات مسحية وتفسيرية ومناخية وجغرافية وتاريخية ودينية وثقافية دقيقة.
- توعية المستثمرين السياحيين بأهمية اعتماد مفهوم المشاركة المجتمعية في كافة مراحل اقامة المشروع السياحي.
- توعية السائحين من جانب منظمي الرحلات بعادات وتقاليد المجتمعات المحلية وأهمية الحفاظ عليها لتحيق الأمان لهم وعدم معاداة المجتمع المحلى لهم.

المراجع

أبو عيانة، فتحي محمد(2001) دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
إبراهيم، عبد الباقي محمد(سبتمبر1999) الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي ومستقبل العمران، في مصر" جامعة عين شمس.
الصادق، سمير (2004) تجربة التنمية المتكاملة في قطاع السياحة، منتدى الحوار، جامعة الاسكندرية.
السيد، ياسر أحمد (2008) مصر جغرافيا، بستان المعرفة ، الإسكندرية.
الوهيد، محمد سليمان(2017) أثر سياسيات الهجرة على النمو الحضري في السعودية ومصر(دراسة مقارنة)، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

اللحام، نسرين توفيق (2007) تقييم الاثر البيئي للمشروعات السياحية، الطبعة الأولى، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة.
سليم، عبد الرحمن (2000) الوادي الجديد"، سلسلة التنمية ، وزارة السياحة.
عراقي، محمد (2002) بحوث أسواق سياحية، كلية سياحة وفنادق قسم دراسات سياحية، جامعة الفيوم.
غنيمة، عبد الفتاح (1996) السياحة قاطرة التنمية لمصر، الفنون العلمية ، الإسكندرية.
تقرير المخطط الاستراتيجي للصحراء الغربية في ضوء محاور التنمية القسم الاول (2016).
الدليل الارشادي للسياحة المستدامة، اكتوبر 2002، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة البيئية
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية(162) يناير 2003، تقسيم مصر إلى أقاليم
تخطيطية، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربي
المجالس القومية المتخصصة، الانتشار اسكاني خارج المعمور، رؤى وسياسات جديدة، الدورة الخامسة والعشرون 2005.
مصر في أرقام (2016) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
وصف مصر بالمعلومات (مارس 2007) الاصدار السابع.
تقرير الهيئة العامة للتخطيط العمرانى2007/2006.
كتيب وزارة الثقافة والسياحة التركية، 2006.

المراجع الأجنبية

El-Kadi, Galila (1992):Case Study on Metropolitan Management (Greater Cairo).
Shawkat, Yahia. (2014): Policy Note: How Not to Support the Undeserving and Discriminate Against the Poor – EIPR.
Sims, David (2014): Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster .American University in Cairo Press

Abstract

Introduction: The success of tourism development plans depends on the knowledge of the population characteristics of the society. Human societies have realized the importance of population studies as a key point for developing economic and social development plans that are commensurate with the changes that affect the population of society. Tourism is a tool to attract population of urban and rural areas to leave in tourism cities when some other economic activities (industry/agriculture/character) take part beside the tourist activity to be a factor for permanent stability after the end of the tourist season. The study tests three hypotheses: (1) Tourist cities are equipped with stability to new communities in (Marsa Alam), (2) Some factors affect positive new communities in tourism cities(Marsa Alam), and (3) tourism achieve the balance of the population.

The study detects that the basic services and facilities are severely deficient (drinking water, health services, roads, sanitation, entertainment), some obstacles in tourism cities like the lack of suitable housing projects, the price and space, the lack of recreation, fear, and the ability to preserve the valuable assets of the new family and children, the completely development in tourism cities achieves: population within the city - opening new markets for local products -revitalization of local industries - diversification of the tourist product -alleviate the pressure of the population For high density areas.

Keywords: planning, suitable housing, Marsa Alam**.**